# التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة


**مشروع دستور دولة الخلافة**

**المادة 127 – الملكية ثلاثة أنواع: ملكية فردية، وملكية عامة، وملكية الدولة.**

**المادة 128 – الملكية الفردية هي حكم شرعي مقدر بالعين أو المنفعة يقتضي تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشيء وأخذ العوض عنه.**

**إقرأ في هذا العدد**


-وزير خارجية إيطاليا: الاستثمار في إفريقيا فرصة للتنمية ..
-هل ينجح مسار الحل الأمريكي في ليبيا؟!
-إيران والعتبة النووية: ما الذي يمنع التحول إلى قوة نووية ..
-نتائج البكالوريا:
-عندما يقطف الكافر المستعمر ثمرة تميز أبنائنا !..
-الشباب بين أزمة الهوية و مشروع التغيير



الأحد13 محرم 1447هـ | الموافق لـ 28 جوان 2026 م | العدد 597 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643


## كلمة العدد

### هل صارت ايات الله عرضا للنقاش الاكاديمي؟!

أيعقل أن يمشي معتدٍ على عرض أم المؤمنين طليقاً، بينما يُسجن آخرون بتهمة "التآمر مع النفس"؟! أيعقل أن يُترك من يطعن في من زكاها القرآن من فوق سبع سماوات، ويُطارد من يطعن في "سيد القصر"؟! ما هذا الإفلات؟ وما هذا الجنون المؤسس الذي يأكل القيم ويبصق على الثوابت؟ إن إفلات هذا المعتدي ليس مجرد إهمال قضائياً عابراً، بل هو إعلانٌ صريح بأن الدين أصبح "خارج الغطاء القانوني" في بلادنا، وأن حرمة أمهات المؤمنين صارت رهناً لمزاج فاسق أو مستفز، وكأن آيات الله صارت عرضاً للنقاش الأكاديمي، وكأن الوحي لم ينزل، وكأن الله لم يتكلم! أين سوط الحد الذي أوجبه الله للمحصنات، وأم المؤمنين أولى به من كل من على وجه الأرض؟!

ونحن نستغرب انهيار الثقة في المؤسسات، حين تصبح الأعراض مباحة للنخب والمصالح محروسة بالقضاء. نرى أحكاماً بالسجن المؤبد تصدر بشبهات واهية، وتطالب بإعدام خصوم السلطة في العرض والشاشات والميادين، بينما نرى "شرفيات الإعلام" يعلون المنابر ويطعنون في عرض أم المؤمنين ويُتركون، كأن لهم حصانة خارجاً عن القانون. هل نحن أمام شقين من العدالة : شق للموالين وشق للمخالفين؟ هل قوانيننا تجرّم "التآمر مع النفس" وتبرّر "التآمر على العقيدة"؟ أم أن "الخطأ" يختلف باختلاف صاحبه، فخطأ الإسلامي جريمة، وخطأ الفرنكوفوني حرية تعبير؟!

وحين يكون الأستاذ قدوة في الإساءة، والجامعة محضناً للاستفزاز، والشهادة غطاءً للطغيان الأخلاقي، فماذا ننتج؟ إننا ننتج أجيالاً تتعلم أن العلم "أداة" يُستباح بها كل شيء، وأن المنابر "محراب" تكسير لا محراب بناء. كيف نطالب بتحصين الأجيال ضد التطرف، ونحن نطبع التطرف في قلوبهم بأيدينا؟ كيف نبني بلداً وأصله الأخلاقي يُهدم بأيدي من يُفترض أنهم مشيّدوه؟!

متى نكشف من يدير هذه الألعاب القذرة من خلف الكواليس؟ المؤامرة المحكمة لكسر هيبة الإسلام في نفوس شعب مسلم وإحلال عبودية الحداثة محلها؟ ومتى نعلم أن الأمر لا يتعلق بالرمزيات، بل يتعلق بمصير هوية تُذبح على مذابح الإعلام؟!

وهل ننتظر من إنسان بسيط أن يحترم الدولة وهي لا تحترم أقدس ما عنده؟ حين يعلم أن "الفضيلة ليست فضيلة"، وأن "الكرامة ليست حقاً"، وأن "القيمة تُباع وتُشترى في سوق السياسة". حين يُهان الدين ولا يُعاقب من أهانه، فأعلم أيها المسؤول أن المجتمع في مرحلة "التسيب الأخلاقي" التي تسبق الانهيارات الكبرى.

في النهاية، ليست تدوينة هذه الغوغائية مجرد حادثة رأي عابرة، بل هي قنبلة حارقة ألقيت عمداً في البيئة التونسية المشحونة، تؤدي ثلاث وظائف مترابطة: استفزاز معرفي بتحدي سلطة الإسلام ومكانته عند أهل تونس المسلمين، وأداة سياسية في خدمة صراع السلطة وإعادة تشكيل المشهد السياسي، وتفتيت اجتماعي بتعميق الانقسامات وإظهار أن مثل هذا الرأي له وجاهة وله من يمثلونه من النخب. وهي بهذا تصيب بدقة النقاط العمياء في الواقع التونسي ما بعد الثورة: الصراع بين التغريب والأصالة، وبين الهوية الجامعة والتعددية المتصارعة.

## مدرسة الاستسلام : لماذا يختار أبناؤنا الأسهل؟

قبل أن نغوص في أعماق هذه الأزمة، علينا أن نعترف بحقيقة صادمة ومؤلمة: التلميذ التونسي اليوم لا يختار شعبة دراسية بحرية، بل يُختار له، في منظومة متكاملة من الضغوط اللغوية والاجتماعية والعائلية والسياسية، وكأن قرار مصيره يُتخذ في غرفة مغلقة لا يدخلها هو، ولا صوت له فيها. إن اختياره للشعبة "السهلة" دون آفاق واضحة ليس كسلاً ولا تفكيراً قصير المدى، بل هو رد فعل طبيعي لبيئة لا تمنح الجهد ثوابته، ولا تكافئ الكفاءة، ولا تفتح الأبواب بناءً على الإنجاز. هذه المعركة التي يخوضها التلميذ قبل أن يدخل قاعة الامتحان ليست معركة فردية، بل هي معركة نفسية واجتماعية وسياسية تعكس حالة أمة بأكملها.

### الفجوة اللغوية: حين تصبح اللغة حاجزا لا جسراً

في المراحل الأولى من حياته الدراسية، يتعلم التلميذ التونسي بالعربية، لغة أهله وبيته ومجتمعه، لغة القرآن الذي نزل به الوحي، لغة الضاد التي تشكل وعيه وترسم هويته. ينمو عقله على إيقاعها، وتتفتح مفاهيمه من خلالها، ويبني وجوده المعرفي على أساسها. لكنه في المرحلة الثانوية، وبشكل مفاجئ وصادم، يكتشف أن الفرنسية هي اللغة الوحيدة في المواد العلمية: الرياضيات، الفيزياء، الهندسة، الطب. فجأة، يواجه نصوصاً فرنسية، ومفاهيم فرنسية، وتعليمات فرنسية، وكأنما يُطلب منه أن يسبح في محيط بعد أن تدرب في بركة. هذا التحول ليس مجرد تغيير لغوي، بل هو صدمة معرفية تهز ثقته وتزعزع إحساسه بالانتماء إلى العالم العلمي. يشعر التلميذ بأنه مستبعد، وكأن العلم ليس من حقه، وتتسرب إليه فكرة أنه "غبي"، بينما الحقيقة أنه ضحية نظام لغوي معادٍ، يصنع من اللغة حاجزاً لا جسراً، ومن الفهم عقبة لا نافذة. وهكذا يتجه التلميذ نحو شعب "آمنة لغوياً"، ليس لأنها تناسبه، بل لأنها لا تحكم عليه بالإعدام اللغوي. وهنا نتذكر قوله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ"، فكيف نطلب من أبنائنا أن يفهموا العلم بلسان ليس لسانهم، وبلهجة ليست لهجتهم؟ إن الاختيار هنا ليس "سهلاً"، بل هو استراتيجية دفاعية لتجنب الفشل اللغوي، وهو قرار البقاء على قيد الحياة في بيئة أكاديمية معادية للغة الأم، وهذا ما يفسر جزئياً التراجع المخيف في الإقبال على شعبة الرياضيات، التي انهارت من 22,7٪ عام 1999 إلى 5٪ فقط عام 2026.

### ثقافة الاستسلام: انهيار المنافسة الشريفة

المنافسة الشريفة هي روح التقدم، وهي المحرك الذي يدفع الإنسان إلى بذل الجهد والابتكار والإبداع. حين يشعر الفرد أن جهده سيكافأ، وأن إبداعه سيلقى التقدير، وأن اجتهاده سيفتح له أبواباً، فإنه يبذل قصارى طاقته. لكن حين يرى أن النتيجة محسومة مسبقاً، وأن الوساطة تحل مكان الجدارة، وأن النجاح لا يُقاس بالإنجاز بل بالوصول، وأن الجهد لا يُكافأ بل يُستهلك، فإنه يستسلم. وهذا بالضبط ما يحدث في بيئتنا التعليمية.

فالتلميذ يرى أن الواسطة تفتح أبواباً أوسع من الاجتهاد، وأن النجاح في الحياة لا يرتبط بالكفاءة بل بالعلاقات، وأن الجهد الذي يبذله في المدرسة قد لا يترجم إلى مستقبل أفضل. في هذه البيئة المثقلة بالإحباط، يتحول سؤال التلميذ الطبيعي: "ما الذي يناسبني ويمنحني مستقبلاً أوسع؟" إلى سؤال وجودي منهزم: "ما الذي يُرضي والديّ؟ ما الأسهل؟ ما الذي يقلل الضغط؟" وهذا ليس كسلاً، بل هو استسلام مبكر، وهو انتحار بطيء لطموحات الأمة. ونحن نزرع في أبنائنا ثقافة "تجنب الفشل" بدلاً من "السعي للنجاح"، نعلمهم كيف ينجو، لا كيف يبدع، نوجههم نحو الأسهل، لا نحو الأحسن. فكيف نطلب منهم الإتقان، وقد قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ"، ونحن في مجتمع لا يقدر الإتقان **ولا يكافئه؟**


**التتمة في الصفحة الثالثة**


## كيف تحولت الهجرة إلى تهديد وجودي؟

ليس ما نراه اليوم مجرد تشدد عابر في سياسات الهجرة، بل هو تحول جذري في طريقة نظر الدول إلى هذه الظاهرة التي كانت تعتبر، لعقود طويلة، قيمة إنسانية ومصدراً لتجديد المجتمعات. فخلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، تعامل الخطاب الغربي الرسمي مع الهجرة من زاويتين أساسيتين: حقوق الإنسان والحاجة الاقتصادية إلى اليد العاملة. لكن خلال العقدين الأخيرين، وخاصة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، بدأت الكفة تميل تدريجياً من المقاربة الحقوقية إلى المقاربة الأمنية، في تحول يعكس أزمة وجودية أعمق من مجرد تغير في السياسات.

### من نقطة قوة إلى تهديد

تكمن المفارقة في أن الهجرة لم تفقد مزاياها الاقتصادية. فلا تزال الدول الغربية بحاجة ماسة إلى العمالة الأجنبية بسبب الشيخوخة السكانية وانخفاض معدلات الإنجاب، بل إن الحاجة أصبحت أكثر إلحاحاً في قطاعات الرعاية الصحية والتمريض والخدمات الأساسية التي تعجز عنها المجتمعات الهرمة. والأكثر من ذلك، أن الغرب يخوض اليوم حرباً صامتة لاستقطاب الأدمغة والكفاءات العلمية من كل أنحاء العالم، متنافساً بشراسة على المهندسين والأطباء والعلماء والباحثين، أولئك الذين يشكلون شريان الحضارة الحديثة ومحرك الابتكار والنهضة العلمية والتكنولوجية. وكلنا نذكر الفيديو الشهير لزيارة ماكرون إلى معهد ديدييه راوول (Atlasinfo)، في مرسيليا أثناء أزمة كورونا في أبريل 2020، حيث وجد أن فريق الأبحاث المتعلقة بكورونا يضم باحثين ومختصين من تونس والجزائر والمغرب ودول إفريقية أخرى. وهنا تكمن المفارقة الأعظم: الغرب يشدّد إجراءات اللجوء والهجرة غير النظامية، وفي اللحظة نفسها يفتح ذراعيه للكفاءات والعقول المتميزة، ويسهل إجراءات حصولهم على التأشيرات والإقامات، وكأنه يقول للموهوبين: "أنتم مرحب بكم، أما الباقون فالباب موصد". إنها هجرة موجهة، انتقائية، نخبوية، لا تعترف إلا بالقيمة المضافة التي يقاس بها الإنسان كما تقاس السلعة.

### البعد الحضاري والوجودي

لكن الأكثر عمقاً من هذا التناقض الاقتصادي هو البعد الحضاري والوجودي الذي بات يطبع نظرة الغرب إلى الهجرة. فما نشهده اليوم ليس مجرد إجراءات أمنية، بل هو دفاع عن الهوية والوجود في مواجهة تدفقات بشرية تهدد، في نظر كثيرين، التماسك الاجتماعي والثقافي. إنها لحظة تأسيسية جديدة يعيد فيها الغرب تعريف نفسه وحدوده، ليس فقط جغرافيا بل وجودياً.

وهنا نكتشف التناقض البنيوي في الفكر السياسي الغربي الحديث: من جهة، يقوم على مبادئ عالمية مثل حقوق الإنسان وحرية التنقل، ومن جهة أخرى، يقوم على فكرة الدولة القومية التي تميز بين المواطن وغير المواطن. وعندما تتصادم العالمية الحقوقية مع اعتبارات الأمن والهوية، تميل الدول غالباً إلى تغليب الاعتبار الثاني. وهذا الخطاب الغربي الرسمي شكل بيئة خصبة لصعود تيارات يمينية متطرفة مناهضة لتواجد المهاجرين في بلادها، حتى وإن كانت هجرتهم "شرعية".

### من واشنطن إلى تونس: ظاهرة عالمية

أما الربط بين سياسات دول مختلفة جداً - من الولايات المتحدة التي يقودها ترامب بخطاباته الحادة، إلى أوروبا التي تصوت على قوانين التهجير، إلى تونس والجزائر وليبيا التي تنقل المهاجرين إلى حدودها الصحراوية، إلى جنوب أفريقيا التي تهجر آلاف الأجانب، وحتى سوريا التي تثار فيها قضية عودة المهاجرين - فيعكس ظاهرة أوسع: الهجرة أصبحت قضية سيادة وأمن قومي في نظر عدد متزايد من الحكومات، بغض النظر عن اختلاف أنظمتها السياسية.

هذا التحول لا يمكن تفسيره فقط بالتأثير الأمريكي، رغم أن تشدد واشنطن يمنح شرعية لسياسات مماثلة لدى حلفائها. فالكثير من دوافع التشدد نابعة من حسابات داخلية خاصة بكل دولة، حيث تواجه كل منها ضغوطاً مشابهة تتعلق بالاستيعاب والاندماج والأمن، تحت مظلة الصراع الحضاري.

### عودة الدولة القومية

إن ما نشهده اليوم ليس تخلياً كاملاً عن الخطاب الحقوقي الذي كشفت أحداث غزة مدى زيفه، بقدر ما هو عودة قوية لمنطق الدولة القومية وحدودها ومصالحها، بعد مرحلة ساد فيها الاعتقاد بأن العولمة ستجعل الحدود أقل أهمية. الواقع الحالي يوحي بأن الدولة لم تتراجع كما كان يُعتقد، بل استعادت وظائفها التقليدية، وفي مقدمتها التحكم فيمن يدخل أراضيها ومن يُسمح له بالبقاء فيها.

الهجرة إذن لم تعد مجرد قضية إنسانية أو اقتصادية، بل أصبحت ميداناً للصراع بين قيم العالمية وحقوق الإنسان من جهة، وبين منطق الدولة القومية والأمن والهوية من جهة أخرى. وهذا الصراع، في جوهره، هو صراع على مستقبل المجتمعات الغربية وهويتها، وليس مجرد خلاف حول سياسات حدودية. إنه صراع من أجل البقاء، يراقب فيه الغرب تلك التدفقات البشرية الرافضة للاندماج داخل حضارته رغم كل المغريات، محاولا في الأثناء إعادة تعريف ذاته، خشية الذوبان الحضاري داخل حضارة الإسلام الصاعدة، وطوفانها القادم قريبا بإذن الله، عند قيام الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة. ومع ذلك، فالعالم أجمع بحاجة إلى دولة بوزن دولة الخلافة، تعيد ترتيب سلم القيم عالميا، وتنظم الهجرة بما يخدم الإسلام ودعوته وينقذ البشرية من سياسات الرأسمالية المتوحشة. (ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريبا)

بقلم م.وسام الأطرش

## مقتطف من: هجمات أوكرانيا على روسيا خلال المنتدى الاقتصادي

والخلاصة فإن محركات العظمة الروسية بدأت تتهاوى بل تجاوزت البداية في التهاوي.. فإن الهجمات الأوكرانية التي تدفع بها دول الغرب عموماً وأولها أمريكا جاءت في وقت حرج لروسيا، وقت انعقاد منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي.. وقد سبقها إضعاف الجيش وإغراق سفنه الحربية التي هي محل تفاخر للشعب الروسي، مثل الطراد الكبير "موسكو" وهو سفينة قائدة لأسطول البحر الأسود، وتفجير أعداد من طائرات "البجعة البيضاء" حطم حصوناً من عظمة روسيا الجوية.. والهجوم الأخير على مدينة تستضيف المنتدى الدولي، وكل هذا يذكّر الروس بأن مشاعر العظمة الروسية لا تتناسب مع الضعف الاقتصادي فيها، بل إن روسيا تستضيف حدثاً دولياً لا تستطيع حمايته.. ثم إن علاقاتها الدولية تتراجع وتهتز إذا استثنينا العلاقات مع بيلاروسيا.. حتى إن توجه روسيا للصين وما يسمى بالتحالف الروسي الصيني قد فشل، فلم تهب الصين لنجدة روسيا في أوقات المحن، رغم الاتفاقية الاستراتيجية بينهما ورغم تحالفهما في بريكس وشنغهاي وغيرهما، فهذه كلها تحالفات ثبت أنها رمزية لا ترقى لمستوى (إحياء العظمة الروسية) بعد تراجعها واهتزازها.

**لايزال بالمعتقل بعيدا عن اهله وأحبابه لأجل مقالة كتبها نصرة لغزة. إذا لم تجد عدلاً في محكمة الدنيا فارفع ملفك لمحكمة الآخرة فإن الشهود ملائكة، والدعوى محفوظة، والقاضي أحكم الحاكمين**

# من أفواهكم نُدينكم ،
# وزير خارجية إيطاليا: الاستثمار
# في إفريقيا فرصة للتنمية لا للإستعمار

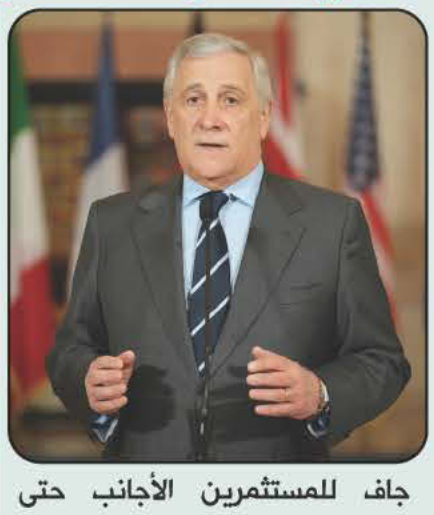

الخبر:اعتبر وزير الخارجية الإيطالي "أنطونيو تاياني" أن تحويل ديون عدد من الدول الإفريقية إلى استثمارات يُعد أحد التحديات المهمة التي ينبغي العمل على تحقيقها، مشددا على ضرورة إيجاد آليات فعالة لتنفيذ هذا التوجه.

وأوضح تاياني أنه يتعين على إيطاليا التعاون مع دول شمال إفريقيا من أجل تسهيل الاستثمار في المواد الأولية التي تزخر بها القارة الإفريقية، مؤكدا في الوقت نفسه أن هذا التعاون يجب ألا يُفهم على أنه شكل من أشكال الاستعمار الجديد، بل باعتباره فرصة حقيقية لتعزيز التنمية الاقتصادية في إفريقيا.

التعليق:

يأتي هذا التصريح عقب الزيارة التي أداها وزير خارجية إيطاليا إلى تونس يوم الأربعاء 24 جوان 2026 ضمن وفد إيطالي يضم 200 من ممثلي الشركات والجمعيات والمؤسسات التجارية لافتتاح المنتدى الإقتصادي والتجاري الإيطالي التونسي رفقة رئيسة الحكومة سارة زعفراني.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود حوالي 1072 مؤسسة اقتصادية إيطالية منتصبة بتونس وقد عبرت جميعها عن حالة الرضا بوجودها في تونس لأن تواجدها يحقق لها أرباحا خيالية ورأسمال نامي.وما كان لهذا العدد الهائل أن يتواجد فضلا عن باقي الشركات الأجنبية الأخرى لولا مناخ الإستثمار الجيد وحجم الثروات التونسية التي تتنعم بها في وقت تضيق فيه الأحوال على أهل البلد ( فقر، بطالة ...) إنها المصيبة الكبرى والطامة العظمى حينما تتحول بلادنا إلى ملجإ عيش يطيب فيها المقام للغرباء في حين يلقى أهلها العنت والفقر والخصاصة ،وإن تكرمت عليك الشركات فتوفر لك عمالة رخيصة مما يزيد من أرباحها.

وإننا لنتعجب حين يُصرّح المسؤولون أنّ مخطّط التنمية يهدف لإرساء منوال تنموي جديد عادل، يَبْنِي اقتصاد قوِيًا، مَرنًا وصَامِدًا، قادرًا على مُواجهة التَحوّلات الجيوسياسية والمتغيّرات المتسارعة التي يشهدها العالم. وإنّ تونس، تعمل في هذا السياق، على مزيد تحسين مناخ الاستثمار والأعمال لِجعله أكثر نجاعة ومُلائمة للمؤسسات والمستثمرين بما يوفر لهم أفضل الظروف.والتعجب من ناحيتين،الناحية الأولى هو اعتبار المخطط يبني اقتصادا قويا ومرنا وصامدا وقادرا على مواجهة التحديات وهذه التعبيرة ألفناها منذ العهد البائد للمخلوع بن علي ويتواصل بثها إلى اليوم وهي في الحقيقة بيع للوهم والخيال إن لم نقل أنه محض كذب وافتراء وهو أمر يُحسّه كل أهل تونس ويلمسونه ويتلظون بنار هذا الاقتصاد المتعثر وهذا النمو الرجعي.إن البلاد تعيش حالة من الركود والتراجع السريع في ظل تراجع كل المؤشرات سواء الرقمية أو المعيشية مما ينبئ باحتقان كبير وانفجار ضخم...ومن وسط هذه المآسي والأوجاع يخرج علينا من يزيف الواقع ويقلب الحقائق ليجعل الشمس ساطعة في عتمة الليل الدامس.

أما الناحية الثانية فهي تقديم تونس وثرواتها على طبق من ذهب وبجميع الامتيازات وفي ظل مناخ رطب غير جاف للمستثمرين الأجانب حتى ينهلوا من رحيق البلاد بلا حسيب ولا رقيب ودون أدنى تنغيص حفاظا على راحتهم وسلامتهم وأمنهم حتى يقع الإستثمار في أفضل الظروف .مناخ لا يحلم به أبناء البلد ولا يتصورونه أبدا لأنه بعيد المنال إن لم نقل مستحيلا في ظل هذه الأنظمة الوظيفية التي تخدم الأجنبي صاغرة وتدوس ابن البلد باطشة.

إن وزير خارجية إيطاليا لم يأت باحثا عن شراكة متناصفة ولم يستدع رجال أعمال تونسيين للاستثمار في إيطاليا وإنما جلب معه شركاته للإستقرار والإستثمار ضمن مناخ فردوسي وأحيا شعارا قديما يردده كل التونسيين ((تونس مطمور روما)) وهو لقب تاريخي أطلقه الرومان على تونس، وتحديداً على مقاطعة "إفريقيا" (منطقة الشمال التونسي)، وذلك نظراً لأراضيها الخصبة وإنتاجها الزراعي الوفير الذي شكل سلة الغذاء للامبراطورية الرومانية إبان احتلالها،واليوم هاهو يعود لاستكمال إفراغ المطمور من خيراته الأرضية والجوية والطاقية.

هذا الإنتصاب في تونس يعتبره نتيجة طبيعية للديون المستحقة على تونس ويجعل منها ركيزة وسببا للإستثمار وفرصة لتحقيق التنمية لبلاده فقط بل ويريد جعل هذا الأسلوب هو المعمول به في دول شمال إفريقيا بل كل إفريقيا بعد أن حدد مجال الإستثمار ألا وهو المواد الأولية أي الثروات الخام والتي تزخر بها القارة الإفريقية...هذه المعادلة تذكرنا بالكومسيون المالي الذي فرض الإستعمار الفرنسي للبلاد التونسية واليوم وزير الخارجية الإيطالي ينحى ذات المنحى بسياسة النفط مقابل الغذاء بمعنى الإستثمار والإستعمار مقابل الديون وهو ما ذكره دون موارية لكن بالإنكار لا بالإعتراف حين قال أنه استثمار وليس استعمارا ونحن ندينك من فمك أيها الوزير لأن الغرب ملة واحدة، لا ينظر لنا إلا بنظرة الإستعمار.

لا نلوم المستعمرين على نظرتهم لنا وتصرفاتهم القذرة بقدر ما نلوم الحكام والمسؤولين على هذا الإنبطاح والخضوع غير المحدود لمطامع الكفار المستعمرين،فلولاهم لما كانت بلادنا وثرواتنا لقمة سائغة لهم ولتمتع بها أبناؤها وعاشوا بها في أرغد حال.

دوام الحال من المحال وما هي إلا ردة طرف وينهض أبناء البلد ويقطعوا دابر الإستعمار ويقبروا النظام الرأسمالي أس البلايا ،ويقيموا حكما راشدا يرضي رب العباد والعباد ،خلافة على منهاج النبوة.(( وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ))

أ.علي السعيدي

# هل ينجح مسار الحل الأمريكي في ليبيا؟!

من نافلة القول إن ليبيا الآن تعاني أحوالا متأزمة في الوضع السياسي والعسكري، وقد قام مسعد بولس مستشار ترامب للشؤون الأفريقية بتقديم مشروع حل لهذه الأزمة، غير أنه لم يلق تأييداً من بعض الأطراف المؤثرة في الداخل لأنه يستهدف بعضا منها وتقليم أظافر بعضها الآخر، ولذلك تحرك بعضهم ضده ووضعوا العراقيل أمام تنفيذه، ومن هذه العراقيل اندلاع المسيرات وبعض أعمال الشغب تحت عنوان المطالبة برحيل بعثة الأمم المتحدة من ليبيا واتهامها بأنها سبب تأخر حل الأزمة الليبية فهي من يفتعل تغيير المسارات وإدخال عناصر جديدة للمشكلة لم تكن محل بحث ولا هي سبباً في النزاع.

فقد وجد الكثيرون من الذين تجمعهم بعثة الأمم المتحدة من أجل التباحث في وضع الحلول سرعان ما تلزمهم ببند جديد لم يكن مطلباً عند أحد فيتغير مسار البحث. فإذاً هي مع من يريد إطالة عمر الأزمة لأن ذلك ما تريده أمريكا وبعض الدول الأوروبية طالما أمريكا هي المتحكم في المشهد.

ولكن أصبح طرد بعثة الأمم المتحدة هدفاً في حد ذاته لدى الناس لوعيهم على الدور الذي تقوم به في الأزمة. فقد صار واضحاً أن أمريكا تستعملها من أجل إطالة عمر الأزمة.

والجديد في هذا السياق خروج المطالبين بطرد الأفارقة الذين يدخلون البلاد بلا أوراق رسمية، أو ما يسمى بالهجرة غير الشرعية، فحدثت عمليات مطاردة لذوي البشرة السمراء.

ولوحظ أن هناك جهات تستغل ذلك وتشجع عليه، وراج اتهام بعثة الأمم المتحدة بأنها تعمل على توطين الأفارقة في ليبيا خدمة للدول الأوروبية.

فظاهر مشروع أمريكا أن فيه خلاص البلاد من هذه الأجسام المسلحة والأجسام السياسية التي تزيد الانقسام والتشرذم الحاصل في البلاد، وهذه الأجسام المسلحة كل واحد منها يسيطر على مؤسسة أو مرفق من مرافق الدولة كالبنك المركزي والمطار الوحيد في غرب ليبيا والموانئ، وبعضها يسيطر على محافظات بأكملها أو بلديات مهمة في البلد.

ولذلك فإن بعض المعارضين لهذا المشروع هم هذه الأجسام المستفيدة من الوضع القائم.

وبقليل من النظر لهذا المشروع ندرك أنه ليس حلا لما تعانيه البلاد من سيطرة عملاء الغرب وأمريكا بوجه خاص، وهو ليس سوى مسكن لأوجاع الناس وكذب على الشارع السياسي منهم بشكل خاص، لعلهم يستطيعون خداع الناس فترة من الزمن. فأمريكا تحدد في المشروع المعروض مدة سنتين وبعد هذه المدة تخرج علينا بخدعة جديدة تطيل عمر الأزمة أكثر، لكي تستطيع معالجة مناطق أخرى من بلادنا الإسلامية الخاضعة لهم، ودعم بعض العملاء الذين أصبح وضعهم في خطر، كالسودان أو سوريا مثلا.

وقد صار معلوما أن الوضع الداخلي في ليبيا يزداد تأزما، خصوصا بعد وعي الناس على ما تقوم به بعثة الأمم المتحدة بالتعاون مع بعض الدول الأوروبية في جعل ليبيا مقراً (للهجرة غير الشرعية) وتزايد أعداد هؤلاء من مناطق أفريقيا الوسطى في الوقت الذي تتنامى فيه الناحية العنصرية عند الناس، وهذا في حد ذاته يخدم جهات عدة، مع ما يقوم به بعض مدعي الحرص على المجتمع من فرصة الركوب على موجات الغوغاء، وتحرك مجموعة من الناشطين ضد بعثة الأمم المتحدة مطالبين برحيلها من البلاد للأدوار المشبوهة التي تقوم بها في مشروع توطين المهاجرين ومشروع إطالة أزمة البلاد لعدم الوصول إلى حل لهذه الأزمة.

وخلاصة القول في هذا إن ليبيا الآن تمر في مرحلة الحلول المسمومة المقدمة من أمريكا، والتي تريد بها مسكنات للأوضاع تضع بها حدا لاحتمال انفجارها عسكريا، حيث إن الصدام العسكري الآن - في رأي أمريكا - يوصل إلى وضع يصعب الإمساك به.

فقدمت مشروعها للحل ظاهريا ومن أهم بنوده:

1-إلغاء القيادة العامة "مؤسسة" حفتر.

2-إنشاء 3 مناطق عسكرية.

ا-منطقة بنغازي العسكرية بقيادة خالد حفتر

ب-منطقة الجنوب العسكرية بقيادة الضابط علي قنه، وهو ضابط قديم محسوب على بقايا النظام السابق.

ج-منطقة عسكرية غرب ليبيا من أبو قرين حتى رأس جدير على الحدود التونسية برئاسة اللواء النمروش

3- تعيين وزير دفاع جديد.

4- إلغاء حكومة شرق البلاد ودمج وزرائها مع حكومة الدبيبة.

5- تنصيب صدام حفتر على رأس المجلس الرئاسي حاكم البلد كما يصور للعامة. والذي يشغله محمد المنفي الآن.

6- إعطاء حكومة عبد الحميد الدبيبة الجديدة المطعمة بوزراء الشرق 24 شهرا حتى تجري انتخابات برلمانية ورئاسية.

7- إنهاء وحل مجلسي النواب والأعلى للدولة بعد الانتخابات.

وبنود أخرى تتعلق بالبنك المركزي ومؤسسة النفط ليست أساسية في الصراع المحلي.

وقد سارع محمد المنفي رئيس المجلس الرئاسي، وكذلك خالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة، وعقيلة صالح رئيس برلمان طبرق، سارعوا إلى معارضة المشروع.

كما عارضه بعض النخب في البلاد من مثل محمد صوان رئيس الحزب الديمقراطي (إخوان). فقال عنه: "بأنه صفقة فوقية" وقال في تعليق طويل على مشروع مسعد بولس "بأنها صفقة سريعة لإعادة ترتيب المشهد".

وقد جاء في تعليق للمحلل المعروف محمد محفوظ: ولذلك ظهرت ردود أفعال الكثير من القوى، فقد رفضت قطاعات من قوى الأمر الواقع هذا المشروع من بينها عقيلة صالح ونواب من برلمانه من مناطق مختلفة من الغرب والجنوب والشرق وأيضا في مجلس الدولة والمجلس الرئاسي وقطاعات من النخب والأحزاب المختلفة. وقد أفردت لنقده محطات التلفزة المحلية من أمثال قناة ليبيا الأحرار وقنوات دولية كقناة الجزيرة، أفردت لنقده مساحات من برامج بثها؛ فالجزيرة نت تقول تحت عنوان "شراكة الأقوى أم تكريس الواقع؟" أن المبادرة الأمريكية تتحرك فعليا نحو فرض تسوية واقعية تركز على شرعنة خارطة النفوذ الحالي وتقاسم السلطة بين عائلتي حفتر في شرق ليبيا والدبيبة في غربها.

ونشر موقع عربي بوست تقريرا موسعا بعنوان: "هل تتحول مبادرة بولس إلى صفقة لإعادة توزيع السلطة بين عائلتي حفتر والدبيبة...؟!!" كشف فيه عن كواليس اللقاءات غير المعلنة لبناء معادلة حكم جديدة تجمع بين نفوذ الشرق والغرب دون المرور أولا بانتخابات...

وكشفت الصحافة الدولية والإيطالية مثل مجلة أفريقيا الشابة "عن لقاءات سرية جرت في روما جمعت بين شخصيات محورية ممثلة للطرفين وتحديدا إبراهيم الدبيبة (مستشار الأمن القومي، ابن عم عبد الحميد الدبيبة رئيس الحكومة) وصدام حفتر (نجل القائد العام للقوات المسلحة في شرق ليبيا)".

وركزت التقارير الصحفية عن أسس التسوية وذكرت أن التقارير الأمريكية تعتمد على منطق البراغماتية المفرطة وإدارة الاستقرار عبر مراكز القوى الفعلية على الأرض. والتفاهم الثنائي المباشر واختزال المسار السياسي في الشخصيتين الأكثر نفوذاً ماليا وعسكريا؛ إبراهيم الدبيبة وصدام حفتر لتجاوز تعقيدات الخلافات بين مجلسي الدولة والنواب. واعتماد الاقتصاد والنفط كمدخل أساسي.

غير أن هذه المباحثات أثارت جملة اعتراضات لدى قوى الأمر الواقع، ولذلك من المرجح فشل أمريكا في مشروعها وينتهي حيث انتهى غيره. ولذلك لا بد من إيجاد القاعدة الفكرية التي تجمع على أساسها القوى المتناقضة والمتعادية في البلاد، وليس هنا من أساس يمكن أن يجمع عليه القوى المتعادية سوى الإسلام لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾.

بقلم أ.أحمد المهذب

# الخلافة هي التي تمثل الأمة تمثيلاً حقيقياً

إن الخلافة هي وحدها الدولة التي تمثل الأمة تمثيلاً حقيقياً؛ فهي قائمة على عقيدة الأمة وتحملها. ويتولى الخليفة الحكم من خلال بيعة أغلبية الأمة، وعلى خلاف النظام الديمقراطي، لا يمتلك مجلس الأمة ولا مجالس الولايات سلطة تشريعية، ما يحرم النخب من القدرة على تقنين الفساد عبر التشريع. وهذا يزيل إلى حدٍ كبير دوافعها للسيطرة على الهيئات التشريعية بأي ثمن، كما تنتفي لديها فرصة استرداد الملايين أو المليارات التي تُنفق في الانتخابات، ونتيجة لذلك، يُعزّز التمثيل الحقيقي، ويزداد احتمال بروز من يحرصون بصدق على شؤون الناس.

يقوم الخليفة بتطبيق الشريعة الإسلامية، ويأخذ برأي الناس عند تنفيذها ومعالجة شؤونهم. وقد حرّم الإسلام الحكم بأسلوب الدولة البوليسية، فدولة الخلافة هي دولة رعاية تتولى شؤون الأمة. وفي الإسلام، تعني السياسة أصلاً رعاية شؤون الناس وفق أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، فإن الحل الحقيقي لجميع مشكلات الأمة يكمن حصراً في إقامة الخلافة، وهو الهدف الذي ينبغي أن نسعى إليه. قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾.

# تتمة :مدرسة الاستسلام : لماذا يختار أبناؤنا الأسهل؟

لا يمكن أن نطلب من التلميذ أن يختار الصعب إذا كان الصعب لا يكافئ، وأن يختار العلم إذا كان العلم لا يفتح له أبواباً. الإصلاح يبدأ بإعادة بناء ثقافة الجدارة والمنافسة الشريفة في المجتمع كله، وليس فقط في المدرسة.

**حين تغيب الدولة التنافسية عن المدرسة قبل أن تغيب عن الاقتصاد**

التلميذ كما أسلفنا، ليس كائناً منعزلاً عن محيطه، إنه ابن واقعه، وابن دولته، وابن اقتصاده. حين يرى أن السياسات تتغير بلا تطبيق، وأن الاقتصاد لا ينمو ولا يفتح وظائف للكفاءة، وأن الإصلاحات تعلن ثم تنسى، وأن الاستقرار السياسي مفقود، فإنه يستنتج ببساطة أن الأفق مسدود، وأن المستقبل ليس له.

أين تونس من هذا كله؟ 30٪ من الميزانية تذهب لخدمة الدين، 13,5٪ فقط للتربية ، 8٪ فقط من ميزانية التربية للاستثمار و 0,3٪ فقط من الميزانية العامة للبحث العلمي.

**هذا ليس تقشفاً، هذا تخلي عن المستقبل.**

حين يرى أن الدولة لا تخطط لمستقبله، فلماذا يخطط هو؟ هذا الواقع يفسر اختيار الشعب "السهلة" دون آفاق، وتراجع الإقبال على العلوم لأن العلم لا يضمن مستقبلاً في بيئة لا تقدر العلم، وهجرة الكفاءات التي نزفت منها تونس 46 ألف مهندس و25 ألف أستاذ جامعي، لأن العقول تبحث عن بيئة تقدرها. التلميذ هنا لا يختار، بل يستسلم، لأن المنظومة لا تمنحه أملاً حقيقياً، وإعادة بناء الأمل تبدأ بإعادة بناء الدولة، وإعادة بناء الدولة تبدأ بإعادة بناء التعليم.

الأسرة: من التوجيه إلى الإرهاب النفسي

في كثير من الحالات، لا يختار التلميذ شعبة دراسية، بل يختار ما يريده الوالدان: شعبة "أكثر رواجاً" أو "أقل خطورة"، وفق مفهوم تقليدي للنجاح يفرضه الأهل. وهذا التوجه، وإن كان بدافع الحب، فإنّه يخلق مأساة نفسية حقيقية، إذ يفقد التلميذ الإحساس بملكية مستقبله، ويتحمل ضغوطاً هائلة لدراسة ما لا يحبه، فيبحث عن "حل وسط": شعبة سهلة ترضي الوالدين وتقلل الصراع، حتى لو كانت بلا أفق. وهنا نتذكر قوله تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ"، فنحن اليوم نقتل أبناءنا نَفسياً بفرض تطلعاتنا. يجب أن ننتقل من ثقافة "إرضاء الوالدين" إلى "بناء المشروع الشخصي"، فالأسرة شريك في التوجيه، لا وصي يفرض الإرادة.

**المعاهد النموذجية: نخبوية مقلعة**

يختلف الأمر في المعاهد النموذجية، حيث المناخ مختلف تماماً: ضغط، تنافس، وتجمّع للمتفوقين يرفع سقف التوقعات. لكن الواقع يؤكد أن أغلب الملتحقين ينحدرون من عائلات ميسورة، ما يجعل التفوق مرتبطاً بالدروس الخصوصية والقدرة على الاستثمار، لا بجودة بيداغوجية مختلفة. وهكذا تتحول هذه المعاهد إلى آلية فرز اجتماعي، تعمق اللامساواة وتكرس الفوارق الطبقية، وتجعل المدرسة العمومية حكراً على النخبة. المطلوب ليس إلغاء التميز، بل تعميم الجودة على جميع المؤسسات، لتكون المدرسة العمومية حقاً للجميع، لا أداة لإعادة إنتاج الامتياز.

**الخاتمة: ثورة التعليم.. نهضة الأمة**

بعد هذا التحليل، نصل إلى حقيقة لا مفر منها: التلميذ التونسي اليوم ليس مجرد "ناجح" أو "راسب"، بل هو إنسان في بيئة لا تمنحه أملاً حقيقياً. بيئة تضعف فيها المنافسة الشريفة، ويُستهلك فيها الجهد دون مكافأة، وتغيب فيها الدولة عن التخطيط، وتستبعد اللغة العربية من العلم، ويضغط فيها الوالدان بلا رؤية، وتكرس فيها المعاهد النموذجية الفوارق. وفي هذه البيئة، اختياره للشعبة "السهلة" ليس كسلاً، بل هو صرخة يأس، واستجابة كفاحية، ومقاومة سلبية لواقع لا يكافئ الإيجابية.

يقول الله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ"، فَالتغيير يبدأ من الدولة، من السياسات، من الرؤية، لا يمكن أن ننتظر من التلميذ أن يغير واقعه بينما الدولة لا تغير شيئا...

بقلم أ.ياسين بن يحيى

# ما يعترضنا من أزمات أعراضُ لمرض علاجه معروف

عادت مؤخراً، وبقوة، مسألة محاسبة الشبيحة وكبار المجرمين ورموز النظام البائد، فخرجت مظاهرات غاضبة كثيرة في مدن وبلدات سورية عدة تطالب بالقصاص العادل ممن ولغ في دماء المسلمين وكان عوناً لنظام الطاغية الهارب في جرائمه على مدار ١٤ عاماً. فيما أصدرت وزارة الداخلية تصريحاً حول الأحداث الأخيرة شددت فيه على أن "تحقيق العدالة ومحاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات مسؤولية تتولاها الدولة عبر مؤسساتها المختصة"، ودعت إلى "التحلي بضبط النفس وعدم الانجرار إلى أي أعمال انتقامية أو اعتداءات خارج إطار القانون لما في ذلك من تهديد للأمن والاستقرار وإعاقة لمسار العدالة"، و"التكاتف للحفاظ على الأمن والاستقرار ومنع أي محاولات لجرّ البلاد إلى فوضى لا تحمد عقباها". فيما تحدثت الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية عن "بناء السلام انطلاقاً من الالتزام ببناء دولة تقوم على المواطنة المتساوية وسيادة القانون".

**وإزاء ذلك لا بد لنا من وقفات مبدئية لوضع النقاط على الحروف:**

أولاً: بغض النظر عن بعض تفاصيل المشهد، إلا أن تحركات الناس تثبت أن الحاضنة الشعبية هي صاحبة السلطان، وأن جذوة الثورة لا تزال متأصلة ومتجذرة فيها، وأن نبضها وتوجهها وجهودها يجب أن تكون لتحقيق مشروع حقيقي متكامل يحل كل المشاكل الجزئية بما يمتلكه من حلول تفصيلية.

ثانياً: لقد ثار الناس على نظام الظلم والطغيان وحددوا لثورتهم ثوابت واضحة، من ضمنها إسقاط النظام بكل أركانه ورموزه وأكابر مجرميه، وقطع العلاقة مع الدول المتآمرة، وتحكيم الإسلام في ظل دولة. إلا أن الأحداث الأخيرة تؤكد حجم الفجوة الكبيرة بين طموح الناس وما ثاروا لأجله وقدموا عظيم التضحيات وبين توجّه الإدارة السورية للمرحلة الانتقالية في الالتزام بالمواثيق الدولية لتقزيم طموحات أهل الثورة وشعاراتهم وأهدافهم. فغضب الناس ناتج عن رؤيتهم أن أهدافهم لَم تتحقق، وأن أكابر المجرمين، ممن سفكوا الدماء وسلبوا الأموال وهتكوا الأعراض وقاموا بتشريد الناس، لم يحاسبوا، يصول بعضهم ويجول دون حسيب أو رقيب، بل أصبح بعضهم للأسف في مركز القرار. ومع تزايد إحساس الناس بفقدان الأمل بأن الدولة ستحقق العدالة المطلوبة يزداد توجههم للتحرك من تلقاء أنفسهم.

ثالثاً: إن اتهام بعض الإعلاميين وغيرهم للناس المطالبين بحقوقهم، وربطهم بـخطط خارجية، غير جائز إطلاقاً، وفيه جور وظلم عظيم، فلولاهم، بعد فضل الله، ما كان إسقاط للنظام ولا انتصار للثورة. فهذه التحركات هي نوع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا ما كانت قائمة على ما يرضي الله عز وجل.

رابعاً: يقول سبحانه وتعالى: [وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ]، منهج رباني واضح، يحمل العدل والإنصاف والاستقرار، وفي الإعراض عنه الظلم والشقاق والاضطراب وتفرق الصفوف، مهما كانت الذرائع من "سلم أهلي" و"أمن مجتمعي".

خامساً: يقول تعالى: [وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً]، وعليه، فإنّ منَ أوجب الواجبات أن يكون ارتفاع الأصوات للمطالبة بحل جذري بوصلته الواضحة تطبيق شرع الله الذي يحوي وحده كل الحلول الجذرية لما يعترضنا من أزمات، فأزمتنا هي أزمة حكم وسلطان وغياب لتطبيق أحكام الإسلام ومعالجاته. والأصل فينا أن نسعى لتحقيق المشروع الذي من شأنه أن يحلّ لنا كل هذه المشاكل بشكل جذري، مشروع يحمله رجال سياسة صادقون، واعون ومبدئيون، يملكون رؤية واضحة ومشروعاً مفصلاً لتطبيق شرع الله وحل المشاكل ومواجهة التحديات بوعي وجرأة ومبدئية تمليها علينا عقيدة ديننا وشريعة ربنا، بعيداً عن معالجات أمريكا والغرب وإملاءاتهم، فكل ما يعترضنا من أزمات هي في أصلها أعراض لمرض رئيسي مزمن، علاجه مجرَّب معروف.

وإن الإعراض عن التسليم لأمر الله وحكمه، وتأخر الناس عن الالتفاف حول مشروع الإسلام العظيم الذي يسعى لإقامة دولة تطبقه، كل ذلك سيعزز إمكانية تسويف الحل عند الإدارة الانتقالية الحالية في دمشق، وتمييع ملف المحاسبة والمساءلة، ويجعل قابل الأيام حافلاً بالاضطرابات والأزمات والمشاكل بدل وأدها وفرض الاستقرار وتحقيق العدالة ورعاية شؤون الناس.

سادساً: الحاضنة الشعبية هي السند الطبيعي بعد تطبيق الإسلام، يرتجى منها كل خير، والواجب تقديرها ودعمها، لا تهميشها والتنكر لتضحياتها! بينما الاعتماد على الدول الكبرى فخ خطير وشر مستطير، عواقبه وخيمة، علاوة على أنه لن يحقق لنا أمناً ولن يجلب لنا استقراراً أو منفعة ترجى، لن ينقذنا ولن يحل لنا مشكلة واحدة، بل هو كسراب يحسبه الظمآن ماء، بل هو أصل الداء وأس البلاء، فهذه الدول هي من كانت تدعم النظام البائد لوأد ثورتنا. فما ينقذنا ويحقق لنا الطمأنينة والعدل والأمن وهناءة العيش وحسن الرعاية هو اعتمادنا على الله وحده وتوكلنا عليه وتطبيق شرعه وتقديس أحكامه.

طريق العزة والنصر والتمكين معروف، بوصلته دولة تطبق فينا كتاب الله سبحانه وسنة رسوله ﷺ يرضى عنها ساكن السماء وساكن الأرض، يعم خيرها بلاد الإسلام بل كل بقاع الأرض، ولمثل هذا الخير العظيم فليعمل العاملون.

بقلم أ.ناصر شيخ عبد الحي

# إيران والعتبة النووية:

## ما الذي يمنع التحول إلى قوة نووية معلنة؟

منذ أكثر من عقدين، يحتلّ الملف النووي الإيراني موقعاً مركزياً في السياسة الدولية، لا لأنه يتعلق فقط بمستقبل برنامج نووي يحتضنه بلد إسلامي يحتل موقعاً استراتيجيا، بل لأنه يجسد صراعاً أوسع حول توازن القوى في الشرق الأوسط وطبيعة النظام الدولي نفسه. فالقضية لم تعد منذ زمن مسألة أجهزة طرد مركزي ونسب تخصيب فحسب، بل أصبحت سؤالاً يتعلق بالسيادة والردع والشرعية الدولية وحدود القوة في عالم يكتب الأقوياء قواعده ثم يستثنون أنفسهم منها، وترسم خرائطه حركة رؤوس الأموال لا مواثيق العدالة.

بدأ البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي بدعم أمريكي مباشر ضمن مشروع "الذرة من أجل السلام" سنة 1953. وبعد ثورة الخميني عام 1979 تعرض البرنامج لانتكاسة مؤقتة قبل أن يعود تدريجياً خلال الحرب العراقية الإيرانية وما بعدها. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، تحول البرنامج إلى محور مواجهة بين إيران والغرب، خصوصاً بعد الكشف عن منشآت نووية حساسة مثل منشأة نطنز. ومنذ ذلك الحين دخل الملف في دوامة من العقوبات والمفاوضات والضغوط المتبادلة.

ولم تقتصر المواجهة على الساحة الدبلوماسية. فقد تعرض البرنامج النووي الإيراني على مدى سنوات لسلسلة عمليات تخريب واغتيالات استهدفت علماء بارزين. ومن أشهر الأسماء التي ارتبطت بهذه المرحلة محسن فخري زاده، الذي قُتل عام 2020 في عملية نُسبت إلى كيان يهود ويده الطولى الموساد. كما قُتل عدد من العلماء النوويين الإيرانيين في عمليات اغتيال سابقة داخل إيران. وبغض النظر عن التفاصيل العملياتية، فإن الرسالة السياسية كانت واضحة: منع إيران من الاقتراب أكثر من العتبة النووية عبر استهداف العقول والبنية التحتية التي يقوم عليها البرنامج.

غير أن نقطة التحول الكبرى جاءت في نيسان/أبريل 2021 عندما أعلنت إيران بدء تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة كردة فعل على حادثة التخريب التي استهدفت منشأة نطنز. لم يكن الأمر مجرد زيادة تقنية في نسبة التخصيب، بل كان إعلاناً سياسياً مدوّيا بأن إيران باتت تمتلك قدرات لم تكن تمتلكها سابقاً. فمن الناحية التقنية، تمثل نسبة 60 في المائة انتقالاً إلى مستوى متقدم جداً من دورة الوقود النووي، وهي نسبة تفصلها مسافة أقصر بكثير عن مستويات التخصيب المرتبطة بالمواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية (90 بالمائة) مقارنة بالمستويات المدنية التقليدية.

منذ تلك اللحظة، بدأ سؤال جديد يفرض نفسه: إذا كانت إيران قادرة على الوصول إلى هذا المستوى من التخصيب، فلماذا لم تصبح دولة نووية بحكم الأمر الواقع؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب أولاً التمييز بين القدرة النووية والامتلاك الفعلي للسلاح النووي. فالتاريخ النووي العالمي يُظهر أن امتلاك المعرفة والبنية التحتية لا يعني بالضرورة اتخاذ قرار إنتاج السلاح. واليوم توجد خمس دول تعترف بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدول نووية رسمية هي الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة. بل إن النادي النووي نفسه منقسم إلى فئتين: قوتين نوويتين عظميين (روسيا وأمريكا) ثم بقية الدول النووية بفارق كبير جداً.

كما أن الواقع الدولي أكثر تعقيداً من النصوص القانونية، إذ توجد دول أخرى خارج هذا الإطار مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية تمتلك أو يُعتقد على نطاق واسع أنها تمتلك أسلحة نووية، وكذلك الأمر بالنسبة لكيان يهود.

وهنا تظهر المفارقة التي كثيراً ما يثيرها الإيرانيون وأنصارهم: إذا كانت الهند وباكستان وكيان يهود قد أصبحت دولاً نووية بحكم الأمر الواقع، فلماذا يُنظر إلى الطموح النووي الإيراني بوصفه خطراً استثنائياً؟

الجواب الرسمي الذي تقدمه الدول الغربية يتمثل في أن إيران عضو في معاهدة عدم الانتشار النووي، وبالتالي فإن عليها التزامات قانونية تختلف عن التزامات دول لم تنضم أصلاً إلى المعاهدة. لكن هذا التفسير لا يجيب وحده عن السؤال السياسي. فالكثير من المراقبين يرون أن القضية تتعلق أيضاً بالتحالفات وموازين القوى. فكيان يهود يرتبط بعلاقات استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة، والهند أصبحت شريكاً مهماً لأمريكا في موازنة صعود الصين، بينما إيران قوة متمردة، لها طموحات نووية وأذرع إقليمية ويمكن لحرسها الثوري أن ينفلت من عقاله ويجعل منها قوة مناوئة للنفوذ الأمريكي، رغم عقود من الدوران في فلك أمريكا. ومن ثم، فإن الموقف من الانتشار النووي لا يُفهم إلا من خلال عدسة السياسة ومن زاوية العداء الحضاري للإسلام والمسلمين، وليس من خلال نصوص المعاهدات التي تُنتقى كما يُنتقى العنب.

مع ذلك، فإن التركيز على العامل الخارجي وحده لا يكفي لفهم الموقف الإيراني. فالسؤال الأهم هو ما إذا كانت القيادة الإيرانية نفسها ترى مصلحة أكيدة في التحول إلى دولة نووية معلنة. فامتلاك السلاح النووي يمنح ردعاً هائلاً، ويجعل التفكير في إسقاط النظام بالقوة أو شن حرب شاملة ضده أكثر صعوبة. وتجربة كوريا الشمالية كثيراً ما تُستدعى في هذا السياق بوصفها مثالاً على دولة فقيرة ومعزولة نجحت في فرض معادلة ردع جعلت القوى الكبرى تتعامل معها بحذر شديد.

لكن في المقابل، فإن التحول إلى دولة نووية معلنة قد يترتب عليه في أذهان البعض ثمن أكبر مما دفعه الإيرانيون إلى حد الآن، وقد يجر المنطقة إلى سباق تسلح نووي لا تريد ضمنه دولة بوزن تركيا (التي تطور برنامجها بهدوء وتستضيف حوالي 20 رأسا نوويا أمريكيا في قاعدة إنجرليك) أن تبقى ضمن هامش ردعي تحدده قوى أخرى. كما أن إيران نفسها قد تفضل أحياناً البقاء في موقع "الدولة العتبة"، أي الدولة القادرة على الاقتراب من السلاح بسرعة من دون إعلان امتلاكه. فهذا الموقع يمنحها جزءاً من مزايا الردع مع تجنب بعض كلفة الإعلان الرسمي.

ومن هنا يمكن القول إن العقدة الأساسية في الملف النووي الإيراني لم تعد تقنية بالدرجة الأولى. فبعد عقود من الاستثمار والتطوير والعقوبات والضغوطات، أصبح الجدل يدور بدرجة متزايدة حول الإرادة السياسية والحسابات الاستراتيجية. وهكذا، فإن السؤال الحقيقي لم يعد: هل تستطيع إيران الاقتراب من القدرة النووية؟ بل: هل تمتلك الإرادة السياسية التي تمكنها من عبور الخط الفاصل بين دولة عتبة ودولة نووية معلنة؟

في نهاية المطاف، يبقى الملف النووي الإيراني أحد أكثر ملفات القرن الحادي والعشرين تعبيراً عن التداخل بين القانون والقوة والسيادة، أو بالأحرى عن منطق قانون الغاب الذي يحكم عالم اليوم. فهو يكشف أن النظام الدولي لا يعمل فقط وفق النصوص والمعاهدات، بل أيضاً وفق موازين القوى والمصالح المتقلبة. كما يطرح سؤالاً سيظل مطروحاً ما دامت إيران تحتفظ بقدراتها النووية المتقدمة: هل سيبقى الوضع عند حدود الردع الكامن، أم أن المنطقة والعالم سيشهدان في يوم ما ولادة قوة نووية جديدة بحكم الأمر الواقع؟ الدرس المستفاد من التجربة الإيرانية، هو أن فك الارتباط بالمنظومة الغربية أمر ممكن.

بقلم م.وسام الأطرش

# الشباب بين أزمة الهوية و مشروع التغيير

ثعدّ أزمة الهوية من أبرز الأزمات التي تواجه الشباب في عصرنا الحاضر، حيث يعيش كثير منهم حالة من الحيرة والتناقض بين ما يؤمنون به من عقيدة وقيم إسلامية وبين ما يتعرضون له يومياً من أفكار ومفاهيم وأنماط حياة وافدة. فقد أدّت هيمنة الثقافة الغربية على مختلف جوانب الحياة، وانتشار وسائل الإعلام الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي، إلى جعل الشباب في مواجهة مستمرة مع مفاهيم تخالف عقيدتهم وثقافتهم، مثل الفردية المطلقة، والعلمانية، وفصل الدين عن الحياة، وجعل النجاح والسعادة مرتبطين بالمادة والاستهلاك فقط.

وقد نتج عن ذلك ضعف الانتماء لدى بعض الشباب، فبات بعضهم يشعر بالاغتراب داخل مجتمعه ، أو يبحث عن هويته في الانتماءات الوطنية أو القومية أو الحزبية أو الثقافية الضيقة، بينما فقد آخرون الثقة بقدرة الإسلام على معالجة مشكلات الإنسان والمجتمع والدولة. كما ساهم غياب المشروع الإسلامي الجامع وتراجع دور الأمة السياسي والحضاري في تعميق هذه الأزمة، حتى أصبح كثير من الشباب يتساءلون عن دورهم في الحياة، وعن موقعهم في عالم تتزاحم فيه الأفكار والمشاريع المختلفة.

وفي مقابل هذه الأزمة يقدّم حزب التحرير رؤية فكرية وسياسية تعتبر علاجاً جذرياً لمشكلة الهوية. إذ أن ثقافته تنطلق من العقيدة الإسلامية باعتبارها الأساس الفكري الذي ثبنى عليه شخصية المسلم، و أن هويته لا تستمد من الأرض أو العرق أو اللغة أو الحدود السياسية التي رسمها الاستعمار، وإنما من انتمائه إلى الإسلام وأمة الإسلام. لذلك يركز في عمله على بناء الشخصية الإسلامية من خلال ترسيخ العقيدة الإسلامية وترسيخ الأحكام الشرعية والأفكار السياسية الإسلامية في عقول المسلمين.

ذلك أن أزمة الهوية ليست مجرد مشكلة أخلاقية أو تربوية، بل هي في جوهرها أزمة فكرية وسياسية نتجت عن غياب الإسلام عن واقع الحكم والحياة، وعن سيطرة الأنظمة القائمة على بلاد المسلمين بقوانين وأنظمة مستمدة من غير الشرع. ولذلك كان هدفنا الأبرز هو إعادة الإسلام إلى مركز الحياة العامة، وإلى استئناف الحياة الإسلامية عبر إقامة الخلافة على منهاج النبوة التي تطبق الإسلام تطبيقا شاملاً في مختلف شؤون الحياة.

كما نؤكد يوما بعد يوم أن الشباب يمثلون القوة الحقيقية للتغيير، وأن عليهم أن يدركوا طبيعة الصراع الفكري والحضاري القائم في العالم، وأن يميزوا بين الأفكار الإسلامية والأفكار الدخيلة، وأن يحملوا الإسلام حملاً فكرياً وسياسياً واعياً و أن الأمة الإسلامية تمتلك من المقومات الفكرية والحضارية ما يؤهلها للعودة إلى موقع الريادة العالمية، وأن الشباب هم وقود هذه النهضة وحملتها.

﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ سورة الصف، الآية ٨

ومن هذا المنطلق فإننا نخاطب الشباب ونربطهم بعقيدتهم وتاريخ أمتهم وقضاياها المصيرية، وفي مقدمتها قضية استئناف الحياة الإسلامية وتحرير بلاد المسلمين من النفوذ الأجنبي وتوحيد الأمة تحت راية واحدة. كما نسعى إلى إقناعهم بأن الإسلام ليس مجرد عبادات وشعائر فردية، بل هو نظام حياة شامل يعالج قضايا الحكم والاقتصاد والاجتماع والتعليم والسياسة الخارجية وغيرها.

ختاما:إن أزمة الهوية التي يعيشها الشباب اليوم لا يمكن تجاوزها إلا من خلال العودة الصادقة إلى الإسلام باعتباره عقيدةً ونظاماً للحياة، والاعتزاز بالانتماء إلى أمة الإسلام، والعمل مع العاملين المخلصين لإعادة نهضة الأمة واستعادة عزتها ومكانتها بين الأمم. فالشباب الذين يدركون حقيقة هويتهم ورسالتهم يكونون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الفكرية والثقافية، وأكثر استعداداً للمساهمة في صناعة مستقبل أمتهم وحمل رسالة الإسلام إلى العالم.

﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ سورة آل عمران، الآية 139

بقلم يوسف الحباشي

# نتائج البكالوريا:

## عندما يقطف الكافر المستعمر ثمرة تميز أبنائنا !..

الخبر: الأول وطنيا في شعبة العلوم التقنية: توقعت هذا النجاح و أطمح إلى دراسة الهندسة بالخارج.

التعليق: محمد الورتاني تلميذ بالمعهد النموذجي بحي مرابط بمعتمدية سليانة الشمالية،يصرّح إثر تحصّله على أعلى معدل وطني في امتحان البكالوريا دورة جوان 2026، وذلك بمعدل 19,72 من 20 في شعبة العلوم التقنية ، بأنه يطمح إلى دراسة الهندسة بالخارج ، وهذا أمر بالنسبة للكثيرين في غاية البساطة ، فالرغبة في الدراسة بالخارج تراود الكثيرين من الناجحين في إمتحان البكالوريا .

وفي الحقيقة لا يوجد أي طالب في تونس لا يرغب في الدراسة في إحدى الجامعات العالمية في فرنسا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة ، و لا يوجد أي تلميذ لا يطمح في أن يكون في بيئة أكاديمية من الطراز العالمي كما هو موجود في بريطانيا مثلا؟

فالجميع يبحث عن فرصة للدراسة بالخارج لأنّ ذلك بحسبهم سيفتح لهم آفاقا أوسع وسيسمح لهم بتحقيق أهدافهم وضمان مستقبل أفضل من الدراسة في تونس التي يرون آفاقها ضيقة وتضيق أكثر بمرور الوقت، فلا غرابة أن الدراسة في الخارج تفتح الطريق أمام الناجحين والمتفوقين لإيجاد عمل في دولة أجنبية في المقابل الدراسة في تونس قد تجعلك تنتظر سنوات وسنوات دون الظفر بموطن شغل هذا بالإضافة عوائق أخرى كبيرة و متعددة تواجه الطالب اليوم وتجعله غير مطمئن على مستقبله.

### استمالة الموارد البشرية المتميزة للأمة

عندما تفقد الدولة في تونس سيطرتها على مستقبل التعليم العالي و آفاق البحث العلمي ، وعندما لا تمتلك أيضا نظاما اقتصاديا وصناعيا محليا مستقلا، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى فقدانها سيطرتها على مواردها البشرية ، والنتيجة هي أنّ تونس فقدت القدرة على وقف هجرة أبنائها من الناجحين والمتفوقين والمتميّزين إلى بلدان متقدمة ، و أرقام الهجرة للمتعلمين النابغين و العلماء الأفذاذ أرقام مخيفة .

و في هذا السياق أكد رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب، رياض جعيدان أنّ "قطاعيْ الطب والهندسة الأكثر تصديراً للكفاءات في الخارج"، و شدّد في تصريح صحفي على أنّ "هجرة الكفاءات التونسية تمسّ من الأمن القومي للبلاد وتضرب العديد من القطاعات الحساسة و تمثل كذلك نزيفاً للثروة البشريّة"، مؤكّدا أنّ "النخبة تتألّق في الدول الأجنبيّة في جميع الميادين". و أنّ "حوالي 7 آلاف مُهندس وحوالي 4 آلاف طبيب يُغادرون البلاد سنويًا"، مشيراً إلى أنّ من أكثر الجنسيات المهيمنة في قطاع التمريض في ألمانيا على سبيل المثال، هي الجنسيّة التونسيّة" بالرغم من أنّهم يعانون بسبب ضعف الأجور وتأخر صدور بطاقات الإقامة وغيرها من الصعوبات التي تعترضهم خاصّة في بداياتهم.

### هجرة العقول والكفاءات:الأسباب والنتائج

لطالما كان موضوع هجرة العقول والكفاءات معضلة مزمنة تعاني منها تونس و عموما الأمة الإسلامية، بحرمانها من تلك العقول المبدعة، التي تستفيد منها الأمم الغربية، وتحديدًا الرأسماليون الجشعون، الذين يسخّرون هذه الطاقات في إنتاج ما يحلو لهم من بضاعة أو خدمات، تحرم منها الأمة، أو تُصدّر لها بأثمان باهظة تكسر ظهرها. ولا يخفى على كل ذي بصر وبصيرة أن هجرة تلك العقول ترجع إلى الفساد السياسي في العالم الإسلامي، وما نتج عنه من فساد اقتصادي، فالمسلمون يهاجرون إلى الغرب لأنهم يجدون في ذلك فرصة لاستغلال عقولهم المبدعة في مختلف المجالات العلمية والمعرفية. ولذلك، فإن السبب الرئيسي وراء هجرة العقول الإسلامية إلى بلاد الغرب هو الأنظمة الوضعية، التي لا هم لها سوى نهب ثروات المسلمين لصالح أسيادها الغربيين، وملء جيوبهم وحساباتهم البنكية، غير آبهين بإنتاج الثروة وتنميتها في بلاد المسلمين التي تمتلئ بالثروات والخبراء، ولو نهجوا هذا النهج لكانت بلاد المسلمين بلداناً رائدة في مختلف الصناعات البشرية، ولكن هيهات هيهات، فهذه الأنظمة ليست أكثر من نواطير تحمي وتحتكر ثروات الأمة لتنهبها الشركات الغربية عابرة القارات، وسماسرة عند شركات غربية أخرى أسواقها فارغة ومتعطشة لكل شيء في بلاد المسلمين.

### 100 ألف دينار كُلفة تكوين المهندس الواحد و تقريبا نصف المهندسين المسجلين لدى الهيئة غادروا البلاد.

من جهته حذر عميد المهندسين التونسيين، محسن الغرسي، من التداعيات المتزايدة لظاهرة هجرة الكفاءات التونسية، وخاصة المهندسين، معتبراً أنّ الوضع بلغ مرحلة تستوجب تدخلاً عاجلاً من الدولة لمراجعة السياسات والقوانين المنظمة لعلاقة الكفاءات المهاجرة ببلادها مؤكّدا أنّ الدولة التونسية تستثمر مبالغ هامة في تكوين المهندسين، حيث تُقدر كلفة تكوين المهندس الواحد بنحو 100 ألف دينار، إلّا أنّ نسبة كبيرة منهم تغادر البلاد بحثاً عن فرص أفضل في الخارج ، وأوضح أنّ أكثر من 45 ألف مهندس غادروا تونس خلال السنوات العشر الأخيرة، وهو ما يُمثل قرابة 42 بالمائة من إجمالي المهندسين المسجلين لدى الهيئة.

### ضعف تمويل البحث العلمي

إنّ ضعف تمويل البحث العلمي في الجامعات التونسية يؤدي إلى انخفاض الفرص المتاحة لمزيد التخصص في الدراسة والبحث. والنتيجة هي هجرة العقول من بلادنا بشكل كبير، بحيث إن الدول الغربية تستفيد من العقول الفذة والمهارات لأبناء هذه الأمة بدلاً من العالم الإسلامي.

والإنفاق الضعيف من أموال خزينة الدولة يؤثر سلباً فيجعل تكلفة التعليم العالي مرتفعة.

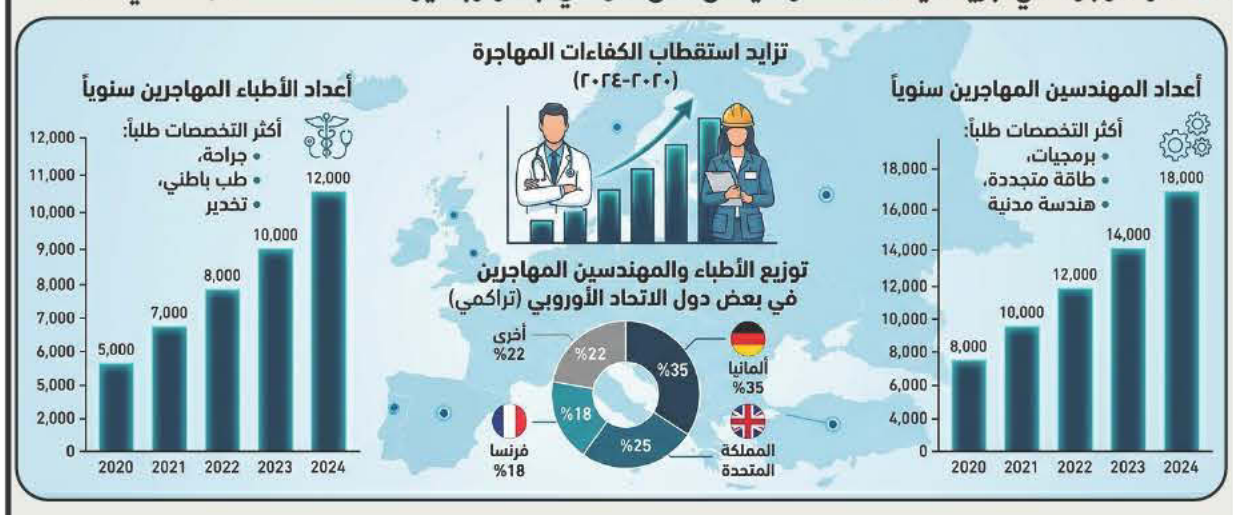


# ماذا ينتظر أردوغان؟!

قال رئيس تركيا أردوغان، في كلمة له ألقاها خلال اجتماع الكتلة النيابية لحزب العدالة والتنمية، في البرلمان التركي: "ندرك جيداً ما هو الهدف النهائي لأوهام (أرض الميعاد) وبإذن الله لن نسمح بهذا أبداً". وأوضح أن أمن تركيا لا يبدأ من ولاية هاطاي جنوب تركيا إنما من حلب ودمشق وبيروت. وتابع: "إذا لم يتم وضع حد لبلطجة إسرائيل فإن ثمن ذلك لن تدفعه المنطقة وحدها، إنما الإنسانية بأسرها". وحث أردوغان القوى العالمية على اتخاذ موقف أكثر وضوحاً ضد كيان يهود، قائلاً "إعادة إسرائيل إلى الالتزام بقواعد القانون لم تعد مسؤولية بعض الدول فقط، بل مسؤولية مشتركة تقع على عاتق البشرية جمعاء".

إزاء تصريحات أردوغان هذه قال بيان صحفي للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير: يتحدث أردوغان عن كيان يهود ويصفه في الكلمة نفسها بالكيان الصغير ولكنه في الوقت ذاته يدعي أن لجمه والتصدي له يحتاج إلى قوى عالمية والبشرية جمعاء! وفي الوقت الذي يرى فيه تحركات كيان يهود في المنطقة ويدرك أحلامه التوسعية التوراتية إلا أنه يكتفي بالمراقبة والتنديد ولا يحرك ساكنا تجاه ذلك! وعلى الرغم من أنه اعتبر أمن حلب ودمشق وبيروت هو أمن لأنقرة، وهو يرى كيف ضرب يهود بيروت ودمشق وحلب وغيرها إلا أنه أيضا لم يحرك ساكنا بعد!

وأضاف: إنه يذكرنا بتصريحات قادة إيران طوال السنين الطوال وهم يتحدثون عن محو كيان يهود عن الخارطة وإنهاء وجودها في 8 دقائق إذا ما هاجموا إيران، وظلوا ينتظرون ويرقبون ويهددون حتى تجرأ كيان يهود فضرب واغتال ودمر وهاجم إيران شر هجوم.

وتساءل البيان: فهل ينتظر أردوغان أن يحل ببلده ما حل بإيران حتى يدافع عنه؟ ألا يرى ويسمع مخططات يهود وتهديداتهم المتواصلة بالتوغل في المنطقة ومهاجمة تركيا ومصر بعد إيران؟ أم يحسب نفسه أكثر ذكاء وأشد نباهة ممن أصابهم ما أصابهم جراء ركونهم إلى الكافر المستعمر وخذلانهم لأمتهم وبلادهم؟!

هذا وأكد البيان: إن كيان يهود كيان سرطاني لا يؤمن إلا بمنطق القوة، ولا يحفظ عهدا ولا مواثيق، وأطماعه في بلاد ما بين النهرين وإعادة تشكيل الشرق الأوسط معلَنة ظاهرة، فلا يصلح معه التهديد والوعيد دون ساحات القتال.

كما أكد أن: قضايا الأمة لا يصح أن تتجزأ ولا يصح النظر إليها من زاوية القومية أو الوطنية، فالأمة الإسلامية أمة واحدة، حربها واحدة وسلمها واحد، فما يصيب غزة أو القدس يصيب دمشق وأنقرة والقاهرة وإسلام أباد، والأصل أن تتحرك جيوش تركيا ومصر وسوريا وكل جيوش المسلمين نصرة لبلاد المسلمين أيا كانت. وأما أن ينتظر كل حاكم حتى يطرق يهود بابه ويهدموا عرشه فهو الغباء بعينه.

واختتم البيان الصحفي بالقول: فكفى جعجعة وخطابات يا أردوغان، وحرك جيشك، إن كنت صادقا، لخلع كيان يهود من جذوره وإراحة الأمة من شروره، وإلا فاترك الميدان للمخلصين من القادة والرواد ليقولوا كلمتهم ويعلنوها خلافة راشدة على منهاج النبوة لتكمل مسيرة الأبرار من خلفاء المسلمين ولتعيدها خلافة عزة وتمكين وتحرير.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
فتحي بن عمارة

WWW.attahrir.info
press@attahrir.info

المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس

الفاكس 71345949
الهاتف 71345950

M . I . P.